

المشروع العربي لحماية البيئة: رؤية مستقبلية
أ.د. عودة الجبوسي/ المدير الإقليمي للإتحاد الدولي لحماية الطبيعة
المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا

لعل المتأمل لظاهرة العولمة وتداعياتها على صعيد البيئة يلحظ جملة من المؤشرات الكونية التي تحتلنا على صياغة مشروع عربي لحماية البيئة. من ضمن هذه المؤشرات هو بروز قوى جديدة مثل الصين والهند والتي ستؤثر في فهمنا لنسق التنمية والاستهلاك والتجارة الدولية بل يتعداه إلى قدرتنا على تطوير أنماط جديدة للتنمية المستدامة مرتبطة بالسياق الاجتماعي المحلي وتطرح بديلاً للنسق الأمريكي في الاستهلاك. وكذلك تحول تسمية وزارة البيئة في الغرب إلى وزارة التنمية المستدامة يدل على الترابط القطاعي بين الماء والزراعة والطاقة والتخطيط.

ومن المؤشرات الأخرى الإيجابية هو نمو وعي جديد لدى كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى ضرورة الاعتناء بالرأس المال الطبيعي المتمثل بالغابات والأنهار والبحار والهواء المحيط بنا، وضرورة التوازن بين الرأس المال الاجتماعي والمالي والطبيعي.

وكذلك هناك شعور وتوجه ملموس لدى النخبة في الوطن العربي إلى ضرورة إيجاد وعي كوني لقضايا البيئة بحيث يحقق منافع مباشرة للمجتمعات المحلية، ولعل في تجربة الإتحاد الأوروبي وتطويره لإطار تعاوني حول صناعة الحديد يعد مثلاً يمكن الاستفادة منه. ولكن التحدي في الوطن العربي هو سيطرة نسق التعليم وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تركز إطار العمل ضمن الدول القطرية بدلاً من مراعاة البعد الإقليمي كوحدة أساسية للنظر في قضايا البيئة والتنمية بكافة أبعادها. ولتوضيح ذلك يمكن النظر إلى أزمة الماء ضمن إطار إقليمي تكاملي بين قطاع الزراعة والماء والتجارة.

فمن البديهي أن الدول القطرية في الوطن العربي تعاني من شح في الموارد المائية لأن وحدة التحليل هي الدول القطرية، ولأن منهجية التحليل تستبعد التكامل بين القطاعات المعنية (زراعة، مياه، طاقة، تجارة). لكن حل العجز المالي كان يتم تلافيه عبر استيراد الحبوب والمنتجات الزراعية من الدول الأخرى الغنية بالمياه وهو ما يسمى بالماء المخفي (Virtual Water) وهذا يمكن أن يقال عن تجارة السلع التي تتضمن طاقة يمكن تسميتها بالطاقة المخفية (Virtual Energy). ويمكن القول أنه لا يوجد شح من موارد المياه على صعيد العالم ككل ولا على صعيد الوطن العربي الكبير، خاصة إذا راجعنا بشكل ناقد السياسات العامة للزراعة القطرية وألويات توزيع المياه بين القطاعات المختلفة وتم مراعاة الميزة النسبية لكل قطر ضمن رؤية علمية منهجية تراعي كذلك مفهوم الأمن البيئي والذي لا ينفصل عن الأمن البشري.

إن حرية التجارة وسهولة وسائل النقل والاتصالات ساهمت في التخفيف من حدة الأزمة المائية عبر سياسات التجارة للسلع وبالذات الزراعية منها. لقد تم مواجهة العجز المائي في الوطن العربي عبر الاستيراد للحبوب والسلع الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي.

ولعل مفهوم الطاقة المخفية والماء المخفي التي نستوردها أو نصدرها عبر السلع والمنتجات المختلفة فرصة لإعادة تأمل المشروع العربي للتنمية المستدامة. ويمكن رسم الملامح الأساسية للمشروع العربي للبيئة عبر النقاط التالية:

1 - المؤسسات والتشريعات الإقليمية للبيئة: الأطر المؤسسية والتشريعية لحماية البيئة على صعيد الإقليم ما زالت دون طموح في تجسيد منظومة متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري إعادة النظر في القوانين والتشريعات البيئية بحيث تتضمن البعد الإقليمي كوحدة للتحليل وكشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا يتطلب تفعيل دور المؤسسات العربية الإقليمية التي تعنى بالبيئة والتنمية.

2 - الثقافة العامة والتعليم والإعلام: إن مهمة التعليم والإعلام الهادف المستنير يكمن في قدرته على رفع سوية الخطاب العلمي إلى خطاب سياسي لصناع القرار. وهذا بدوره يسهم في تنمية الذكاء المجتمعي ويشكل كتلة حرجة بحيث يدرك الإنسان العربي قيمة ومعنى التكامل البيئي وأهميته في التنمية. مما لا شك فيه أن التعليم يمثل صمام الأمان لضمان لغة مشتركة ورؤية للمستقبل. التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن يصبح هدفاً منشوداً.

3 - المعلوماتية وتحليل السياسات العامة: إن من الضروري أن تترجم قيمة التكامل في العمل البيئي والتنموي ضمن الوطن العربي إلى إحصائيات وتحليل للاتجاهات المستقبلية بشكل يعمق ويجذر قيمة التكامل في العمل البيئي عبر الاتفاقيات المشتركة وحركة السكان والعمالة وتبادل الخدمات عبر التجارة بحيث يشكل إطار معرفي لبناء المؤسسات المشتركة ولقراءة المستقبل برؤية عربية جديدة.

4 - المعايير البيئية الموحدة للوطن العربي: لأن الآثار السلبية للبيئة يتعدى مداها الحدود القطرية، لذا ينبغي صياغة وتفعيل ومراجعة المعايير والمواصفات البيئية ضمن أسس إقليمية عادلة ومعقولة. ويبدو لي أن هناك دوراً استراتيجياً لمؤسسات جامعة الدول العربية لتحقيق هذه الرؤية.

في نهاية المطاف يبدو لي أن نقطة البدء هي في ضرورة توليد وعي جديد لضمان مستقبل كريم ومستدام لأبنائنا.